البحوث والدراسات

اعتبارات تخطيطية للسياحة البيئية في المملكة العربية السعودية

عمر بن سالم باهمّام*
كلية العمارة والتخطيط - جامعة الملك سعود
المملكة العربية السعودية

الملخص:

تعد المملكة العربية السعودية من الدول الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط من حيث المساحة وتنوع الطبيعة الجغرافية، وقد أولت جانب البيئة اهتماماً خاصاً عن طريق إنشاء عدد من المتنزهات الوطنية وتخصيص إدارة حكومية لها، وإقامة بضع عشرة محمية طبيعية وعدد مماثل من المواقع المقترحة للحماية في مختلف مناطق المملكة تحت مظلة الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية، وتوجت ذلك بإنشاء الهيئة العليا للسياحة، التي قامت بمسح ١٠٠٠٠ موقع جذب سياحي في المملكة، تمثل المعالم الطبيعية الكم الأوفر منها. وقد بدأ التفكير الجدي في تنمية تلك المواقع الطبيعية وتطويرها لأغراض السياحة المعتمدة على الطبيعة لتبدأ في استقبال محبيها من السياح والزوار. ومادامت طبيعة المملكة العربية السعودية تغلب عليها ظاهرة التصحر وما يحمله هذا اللفظ من تميز وتفرد وهشاشة، فإن التنمية السياحية يجب التعامل معها بشكل خاص يتماشى وطبيعة البيئة المحلية ونوع الاستخدام السياحي الموجود.

يهدف البحث إلى استعراض لماهية التنمية السياحية المستدامة، وأهمية التخطيط السياحي المستدام في مراحل التخطيط المختلفة للسياحة البيئية في المملكة، ويركز على استعراض الاعتبارات التخطيطية المختلفة للسياحة البيئية فيها، وتعرّف مبادئ الاستدامة وتطبيقاتها وكيفية أقلمتها، بحيث يمكن تطبيقها في التخطيط السياحي البيئي من أجل تحقيق الفائدة المرجوة من هذا التخطيط وضمان الاستدامة لعناصر كل من الجذب البيئي والنشاط السياحي.

سلّم البحث في مايو ٢٠٠٣م، وأجيز للنشر في إبريل ٢٠٠٤م.

* دكتوراه في التخطيط والدراسات البيئية، من جامعة أدنبره، اسكتلندا، المملكة المتحدة ١٩٩٥م، وأستاذ مشارك بقسم التخطيط العمراني، كلية العمارة والتخطيط، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

المقدمة:

تعد السياحة أكثر الصناعات نمواً في عالم اليوم؛ فقد وصلت صناعة السياحة، ونعني بها هنا توفير الاحتياجات والخدمات للمسافرين، إلى الاستحواذ على نصيب عال من الاقتصاد العالمي. لقد كسبت السياحة مكانها العالمي منذ مؤتمر السياحة والسفر العالمي الذي عقدته الأمم المتحدة عام ١٩٦٣م في مدينة روما، وتبنت فيه فكرة السياحة والسفر الدولي، واعتبرته قوة اقتصادية واجتماعية فاعلة في العالم [١]. منذ ذلك الوقت، أخذت أعداد السياح والمسافرين في ازدياد مطرد، حتى أصبحت الصناعة الأولى في العالم من حيث حجم الإنفاق العالمي [٢].

ومن أهم العوامل التي ساندت التنمية السياحية في العالم في الربع الأخير من القرن العشرين مشاركة العديد من دول العالم في إدراج السياحة تحت القطاعات الصناعية المنتجة في تطوير مخططاتها الوطنية المستقبلية [٣]، وبسبب النشأة الحديثة للتوجه السياحي، واجهت كثير من الدول مشكلات الموازنة بين التنمية السياحية الشاملة والحفاظ على المصادر والمقومات السياحية من التدمير والزوال. هذا الحرص على تقليل مقدار التدهور والزوال لحالة البيئة من حولنا أحدث نقلة نوعية في مفهوم التنمية.

لقد تطور مفهوم التنمية المستدامة ومدى الحاجة الماسة لها في العقدين الأخيرين من القرن العشرين إلى أن أصبح حركة عالمية أخذت على عاتقها الاهتمام بالبيئة بوصفها محوراً رئيسياً في عملية التطوير، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى إعلان قمة الأرض الشهيرة في عام ١٩٩٢م التي عقدت في ريو دي جينيرو، وهو الإعلان الذي أكد أن التنمية المثلى هي التنمية التي يتوازن ويتكافأ فيها الجانبان المادي والبيئي، وهذه التنمية هي القادرة على جعل تطور الإنسان دائماً ومتكاملاً [٤]. واستجابة لهذا الإعلان بدأت بعض الدول بتبني مفهوم التنمية المستدامة بشمولية أكثر في معظم القطاعات الحيوية، بما فيها التنمية السياحية.

إن التنمية المستدامة تتمحور حول كيفية الحد من أضرار التنمية الحاضرة على الحياة المستقبلية للإنسان. لقد أحست الإنسانية خلال تجربتها في القرن العشرين، ولا سيما في الربع الأخير منه، بأن البيئة ليست المصدر الذي يختزل، بلا حدود، كل الموارد والطاقات التي تلبي حاجاتها ومتطلباتها، كما أنها ليست المستودع الذي يستوعب نفاياتها ومخلفاتها التنموية. لقد جاءت فكرة التنمية المستدامة لأول مرة في عام ١٩٨٧م، عندما أصدرت المنظمة العالمية للتنمية والبيئة (WCED) إعلانها تحت عنوان "مستقبلنا المشترك" الذي جاءت فيه الإشارة للتنمية المستدامة على أنها "إشباع الحاجات الأساسية لكل الناس وتلبية طموحهم من أجل حياة أفضل ومن دون إلحاق الضرر أو المساس بمقدرات الأجيال القادمة لتلبية متطلبات معيشتهم [٥].

السياحة البيئية في المملكة:

تأتي أهمية التنمية السياحية البيئية بالنسبة للمملكة العربية السعودية لما لها من ظروف جغرافية ومناخية وتنموية؛ حيث تعد المملكة من الدول الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط مساحة وتنوعاً في الطبيعة الجغرافية، الأمر الذي أوجد تنوعاً بيئياً غنياً يتفاوت بين الوديان والرمال والشواطئ والجبال، وغيرها من معالم الجذب الطبيعي.

وتشهد المملكة العربية السعودية حركة سياحية بيئية ذات طابع خاص، تقوم على السياحة الصحراوية الموسمية، حيث يشهد كثير من مناطق المملكة إقبال السياح خلال موسم الأمطار وبعده يقومون بالاستمتاع بالمقومات الطبيعية للصحراء. وغالباً ما تستمر هذه الحركة السياحية لفترة شهر أو شهرين، كما يعمد عدد من السياح السعوديين وغيرهم إلى الاستمتاع بالمقومات السياحية لمناطق الجنوب الغربي الجبلية خلال موسم الصيف.

والسياحة البيئة هي أحد أنواع السياحة البديلة التي تحاول استثمار عناصر البيئية الأساسية، مثل المناخ والمناظر الطبيعية والشواطئ والمسطحات

المائية والمناطق المحمية والتكوينات الطبيعية المتميزة والفريدة، لإيجاد بيئة قابلة للتطوير السياحي، تقوم على فكرة تقليل الأضرار الناجمة عن النشاط السياحي، ودعم البيئة والمجتمع المحلي في المقاصد السياحية البيئية [٦]. وقد عرّفتها جمعية السياحة البيئية الأمريكية على أنها محاولة لإشباع ميل الناس إلى الطبيعة مع استثمار إمكانات السياحة لأغراض المحافظة والتنمية وتقليل التأثيرات السلبية على النظام البيئي وعلى الثقافة المحلية وعلى المظهر العام للمقصد السياحي [٧].

لقد أولت المملكة [OSB1] جانب البيئة اهتماماً خاصاً عن طريق إنشاء عدد من المتنزهات الوطنية وتخصيص إدارة حكومية لها، وإقامة خمس عشرة محمية طبيعية، واقترحت عدداً من المواقع للحماية في مختلف مناطق المملكة تحت مظلة الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية. كما قامت بحصر شامل للمراعي والغابات من قبل وزارة الزراعة، وأعدت البرامج المخصصة لتطويرها وتنميتها [٨، ص ٣٢]، وقامت بحصر شامل لجيولوجية المملكة من قبل هيئة المساحة الجيولوجية السعودية [٩]، وأصدرت قانون البيئة الذي أعدته الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة بالمشاركة مع الجهات ذات العلاقة، وأقر في عام ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

لقد توجت هذه الجهود جميعها بإنشاء الهيئة العليا للسياحة عام ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، التي تختص بتنمية السياحة وتطويرها في المملكة. وقد نص قرار إنشاء الهيئة العليا للسياحة على أن تكون الأماكن الطبيعية العامة، مثل الشواطئ والغابات والجبال والأودية والمتنزهات ونحوها مما تحدده الهيئة، أماكن سياحية مصونة بحكم النظام [١٠، ص ٧،٦]. وقد قامت الهيئة العليا للسياحة في عام ٢٠٠١م بعمل مسح شامل لمصادر التراث الطبيعي (Natural Heritage Resources) في المملكة بهدف تحديد وتعريف الأماكن التي تقوم على

الجذب الطبيعي، ويمكن تطويرها للأغراض السياحية لتسهم في تحسين الاقتصاد المحلي دون الإضرار بالمقدرات البيئية [١١، ص ٤٠].

لقد قامت الهيئة العليا للسياحة بإنجاز مسح ميداني شامل لمناطق المملكة الثلاث عشرة بمساعدة الجهات الحكومية الممثلة في هذه المناطق. وحدد ٣٧٠٠ موقع ذي مقومات سياحية بيئية أدخلت في قاعدة المعلومات بالهيئة [١١، ص ٤٣]. وقد صنفت بيانات هذه المواقع، وحللت بحسب معايير علمية وضعتها الهيئة للوصول إلى تحديد ٤٠ منطقة تطوير سياحية (Tourism Development Area-TDA) و٤٩ موقعاً سياحياً (Tourism Sites-TS) [١٢، ص ٦-١١] (ارتفعت إلى ٣٠٠ موقع في نهاية عام ٢٠٠٢م). وقد عرفت مناطق التطوير السياحية على أنها "مساحات من الأرض تحتوي مجموعة من المواقع السياحية أو مقاصد الجذب السياحية، وتتركز فيها المرافق والخدمات السياحية أو تتوافر فيها إمكانية التطوير، مع تيسر الوصول إليها من مختلف أنحاء المملكة" [١٢، ص ١-٦]. أما المواقع السياحية، فقد عرفت على أنها "المواقع الجذابة بيئياً أو ثقافياً، ولديها مقومات الجذب السياحي مع إمكانية تطويرها وتنميتها في المنظور القريب" [١٢، ص ٣-٩].

تمثل مواقع الجذب السياحي البيئي الجزء الأكبر من مكونات المواقع التي حددتها الهيئة العليا للسياحة والتطوير السياحي، وتشكل بصورة منفردة أو بالمشاركة مع مواقع تراثية ما تفوق نسبته ٩٥٪ من مجموع المواقع المختارة للتطوير السياحي في مناطق المملكة المختلفة [١٢، ص ٦-١١]. يأتي هذا الاهتمام بتنمية مناطق الجذب السياحي البيئي وتطويرها ضمن أولويات التخطيط السياحي في المملكة للمكانة التي تحظى بها السياحة البيئية في المجتمع السعودي؛ فقد أظهرت الدراسة التي أجريت على ١١٩ سائحاً يقضون إجازتهم في المملكة العربية السعودية أن ٦٩٪ من عينة الدراسة يفضلون السياحة في المناطق ذات المقومات الطبيعية [١٣، ص ٤٣]، مثل الجبال والسواحل والصحارى والوديان (انظر الجدول ١).

الجدول رقم (١)
أماكن تفضيل قضاء الإجازة في المملكة العربية السعودية[١٣]

مناطق طبيعية	الجبال	٪٣٣	
	الشواطئ	٪٢٦	٪٦٩
	الصحاري	٪١٠	
مكة، المدينة			٪١٦
مناطق أخرى			٪٠٨
لا تفضيل			٪٠٧
المجموع			٪١٠٠

تعتزم الهيئة العليا للسياحة في المرحلة القادمة، البدء في التخطيط الإقليمي لتنفيذ خطط التنمية السياحية في المناطق الإدارية للمملكة. وسوف يشمل هذا التخطيط دراسة المواقع والمناطق السياحية المرشحة مسبقاً للتطوير السياحي وتحديد أهليتها للتنمية السياحية لتصنيفها بحسب الأولوية، كما يشمل وضع الخطط والبرامج الخاصة لكل موقع على حدة، لتجهيزه لمرحلة التنمية والتطوير. في هذه المرحلة تأتي أهمية تعرّف التنمية المستدامة ومبادئها ومعاييرها ونطاقها حتى يتسنى الحصول على تنمية متوازنة تلبي الحاجة الماسة للتنمية السياحية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، مع ضمان دعم الأنظمة البيئية الموجودة والحفاظ على المقدرات والمصادر الطبيعية للأجيال القادمة.

وتستمد أهمية هذا البحث من محاولة الربط بين التنمية المستدامة والتنمية السياحية البيئية التي يتوقع أن يكون عليها إقبال شديد في المملكة العربية السعودية تماشياً مع التوجهات العالمية، حيث شهدت أعداد الزائرين لمناطق الجذب الطبيعي ازدياداً مطرداً خلال السنوات القليلة الماضية [٦، ص ٥]. ولسوء الحظ، فإن هذا الإقبال المتزايد أربك كثيراً من هذه المناطق والمقاصد السياحية البيئية المتميزة، من حيث التخطيط والإدارة وأنبه إلى ضرورة العمل

على أن تستوعب كمية الزيارات، وتحتمل هذا الإقبال، بما لا يؤثر سلباً عليها. وحيث إن التوجه الحالي للدولة، ممثلاً في الهيئة العليا للسياحة، هو التخطيط لتنمية سياحية في مناطق المملكة المختلفة، بحيث يتوافق مع الخطط المعمول بها، ويتماشى والمقدرات والمصادر الموجودة، تأتي أهمية هذا البحث للفت الانتباه إلى الدور الذي يقوم به التخطيط السياحي لتحقيق الاستدامة السياحية، وإلقاء الضوء على كثير من الاعتبارات والسياسات الواجب أخذها في الحسبان لتحقيق الأهداف المنشودة.

ويهدف البحث إلى استعراض الاعتبارات التخطيطية المختلفة للسياحة البيئية في المملكة العربية السعودية التي تقود إلى تقليل الأثر البيئي السلبي، وضمان الاستدامة للتنمية السياحية ولمقدرات البيئة، ويركز على الجانب النظري من خلال المصادر العلمية المتخصصة في التخطيط البيئي والتنمية السياحية و محاولة استسقاء المعرفة والتجارب والخبرات ممن سبق، مع مراعاة تطبيقها على الأوضاع والظروف المحلية للبيئة الصحراوية.

التخطيط للسياحة المستدامة:

لقد راجت فكرة التخطيط السياحي المستدام، وزاد التركيز عليها بسبب الظاهرة المتنامية لحجم الاستثمارات السياحية ونوعها، وازدياد أعداد السياح المتوافدين على المناطق الطبيعية بالشكل الذي أخل بمقدرة تلك المناطق الطبيعية على تحمل كمية تلك الزيارات وما نتج عنها من جهد بيئي أثر سلباً على مصادر الجذب الطبيعي في تلك المناطق، خصوصاً أن الكثير من تلك المقاصد الطبيعية تصنف على أنها بيئات هشة وحساسة [٦]. مع هذا النمو ظهرت الحاجة إلى التخطيط السياحي بمستوياته المختلفة التي تعير البيئة ومقدراتها الكامنة أهمية قصوى، الأمر الذي يقود إلى الحفاظ عليها وعدم نسيانها في خضم نمو القطاع الاقتصادي وقطاعات العمل الأخرى [٦، ص ٤٣].

إن التخطيط السياحي الذي يهتم بالبيئة يحكمه بالدرجة الأولى البعد البيئي والآثار البيئية المتوقعة [١٤]، فهو التخطيط الذي يهتم بالقدرات أو الحمولة

البيئية، بحيث لا تتعدى مقدرة الموارد على تحمل مشروعات التنمية ومتطلباتها، وقد تطور هذا المفهوم إلى أن أصبح أسلوباً علمياً منظماً يستهدف التوصل إلى أفضل الوسائل لاستغلال موارد البيئة الطبيعية والقدرات البشرية وإيجاد تكامل وتناسق بينها [١٥]، وكان أن ظهر مع الزيادة والسرعة المتنامية للمشاريع الاستثمارية المستغلة للبيئة مفهوم آخر ذو علاقة، هو مفهوم التنمية المستدامة، الذي أخذ صدى عالمياً بعد قمة الأرض التي عقدت عام ١٩٩٢م في مدينة ريو دي جينيرو بالبرازيل، وقد تضمن إعلان هذه القمة أنه إذا ما أردنا أن نحقق تنمية مستدامة، فعلينا أن نجعل مبدأ حماية البيئة جزءاً من خطوات التنمية، ولا يمكن التنمية بمعزل عنه [١٦].

إن التوجه الحديث للتخطيط السياحي هو التخطيط الذي يقوم على التنمية المستدامة. وتعني التنمية المستدامة أن يتم الحفاظ على مصادر الجذب السياحي الكامنة سواء كانت طبيعية أم تراثية أم غيرها، وضمان بقائها للاستخدام المستقبلي مع استمرار حصول المنفعة الحالية للمجتمع [١٧، ص ٧]. وتأتي أهمية تبني هذا التوجه من أن معظم التنمية السياحية تقوم بشكل كبير على عناصر الجذب والأنشطة التي تعتمد على البيئة الطبيعية أو التراث الثقافي للمنطقة. وتدهور تلك المصادر أو إتلافها يؤدي إلى زوالها، ومن ثم إلى إنهاء السياحة بوصفها نشاطاً ومحركاً للتنمية المحلية.

هناك أمثلة كثيرة على الخلل الناتج في عمليات التخطيط أو مراحله أو غيابها، مما ترتب عليه عواقب مادية وطبيعية وخيمة. لقد شكلت جزيرة سانتا كتلينا مثلاً رائعاً لسنوات عديدة للتوازن بين الحماية الطبيعية المطلوبة والتنمية السياحية الواعية، وكان المحدد الأهم الذي حافظ على التوازن بين السياحة وأنشطتها والبيئة هو عامل توافر المياه. وكان المصدر الوحيد للمياه في الجزيرة هو مياه الأمطار التي تُجمع في السدود والمحاضن، مما حد من أعداد السياح وفرض نوع الخدمات والأنشطة السياحية التي تتناسب ومحدودية المصدر المائي، وقد تأثر هذا التوازن السياحي البيئي بتزويد الجزيرة بمحطة

تحلية المياه المالحة، حيث أدى توافر المياه إلى ظهور أنواع جديدة من الأنشطة والخدمات السياحية ممثلة في مشاريع المنتجعات الجديدة والشقق المفروشة، الأمر الذي اجتذب معه أعداداً كبيرة من السياح، ومن ثم أدى إلى إخلال بالنظام البيئي للجزيرة، وأثر سلباً على المقدرات الأخرى البيئية والطبيعية المكونة للجزيرة [٦، ص ٨٣].

من الممكن، عن طريق التخطيط للتنمية السياحية التي تعتمد مبدأ الاستدامة، أن نحصل على دعم معنوي ومادي يقود إلى الحماية والمحافظة المطلوبة للمصادر الطبيعية الكامنة. لذلك فإن التنمية السياحية المستدامة توظف بشكل واسع على أنها أداة لحفظ الإرث الطبيعي في كثير من مناطق العالم التي تعجز مقدراتها الأخرى عن توفير الحماية المطلوبة للحفاظ على هذا الإرث [١٧، ص ٧].

لقد أوضحت الدراسات [٦، ٧، ١٠، ١١، ١٦] أن التخطيط السياحي يتم التعامل معه على ثلاثة مستويات مختلفة؛ تبدأ بالتخطيط على مستوى الموقع السياحي الذي يهتم بالعمليات التطويرية على مستوى قطعة أرض محددة. وللربط بين المواقع المختلفة والمكونات الأخرى التي تربط تلك المواقع بعضها ببعض ضمن منطقة جغرافية واحدة، يتضح أن فرص نجاح التطوير السياحي تكون أفضل حين يكون التخطيط على مستوى المقصد السياحي، أو كما صنفته الهيئة العليا للسياحة على أنه مناطق التطوير السياحي، مثل المنطقة التي تقع فيها مدينة العلا بمحافظة العلا. ولكي يتحقق التكامل بين المقاصد السياحية المختلفة والمرافق والخدمات ذات العلاقة ووسائل المواصلات وغير ذلك من عناصر التخطيط، تأتي أهمية التخطيط على المستوى الإقليمي والعمل على مستوى أكبر لرسم الصورة الكاملة للتنمية والتطوير السياحي على الخريطة بشكل يؤدي إلى التكامل وتحقيق الأهداف الإقليمية والوطنية (انظر الشكل ١). وسوف نبدأ بهذا المستوى في التخطيط السياحي للتنمية المستدامة لننظر إلى التدرج من الأكبر إلى الأصغر ومن العموم إلى الخصوص.

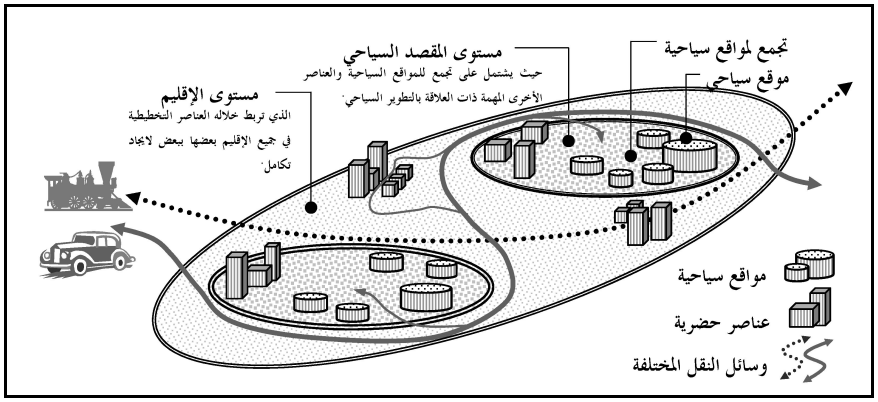

الشكل رقم (١) رسم تجريدي يبسط مستويات التخطيط المختلفة وعناصرها الرئيسية

التخطيط للتنمية السياحية المستدامة:

التخطيط على المستوى الإقليمي:

تهتم كثير من الدول والأقاليم في العالم بتنمية قدراتها السياحية على مستوى الدولة أو الإقليم. من هذا المنطلق وتوافقاً مع العملية التخطيطية، بدأت الهيئة العليا للسياحة بالمملكة العربية السعودية خلال عام (٢٠٠٣م) بالتخطيط الإقليمي للمناطق، الذي يشكل أول مستويات التخطيط الفيزيائي (Physical Planning)، وسوف ينجز تخطيط بعض المناطق، مثل منطقة حائل والمدينة المنورة، قريباً، ليتم البدء بمناطق أخرى، مثل منطقة الرياض ومنطقة الباحة. [١٨].

إن التخطيط على المستوى الإقليمي هو أكثر تعقيداً من التخطيط على مستوى المقصد أو الموقع السياحي [٦]. وعلى هذا المستوى من التخطيط، يركز على الاعتبارات التخطيطية والقواعد التنظيمية التي غالباً ما تحتاج إلى وقت أطول لتحقيقها. إن الإنجاز الأهم في التخطيط على هذا المستوى هو تحقيق التكامل، وكلما كانت درجة التكامل بين المواقع والمقاصد السياحية والعناصر الحضرية الأخرى عالية، كانت فرصة نجاح السياحة على المستوى الفردي لكل موقع أفضل، ومن ثم يكون لذلك النجاح انعكاساته على المستوى الإقليمي.

ولا بد أن يكون التخطيط على المستوى الإقليمي تخطيطاً شاملاً ومتكاملاً، أي – بمعنى آخر – لا بد أن يكون التخطيط السياحي بطريقة تؤدي إلى تكامله مع خطط الدولة وسياساتها وبرامجها، أو الأقاليم الأخرى. وكأساس للتخطيط السياحي على المستوى الأكبر نزولاً إلى المستويات الأخرى، فإن أهم الاعتبارات التي يجب مراعاتها على المستوى العام للتنمية السياحية المستدامة هي ما يأتي:

- ألا يتعارض التطوير السياحي مع المعتقدات الدينية، أو الثقافية، أو الاجتماعية، أو العادات والتقاليد، أو نمط حياة الناس المحليين.
- ألا يؤثر التطوير السياحي سلباً على البيئة الطبيعية بأي شكل، بل لا بد أن يعمل على دعم النظام البيئي الموجود وحمايته وضمان الحفاظ عليه.
- أخيراً، لا بد أن يرقى التطوير السياحي بمستوى المجتمعات المحلية من خلال استحداث وظائف وأنشطة جديدة تؤدي بدورها إلى تغيرات إيجابية ثقافية، واجتماعية، واقتصادية.

بعد تحديد السياسات العامة التي تحكم التوجه التخطيطي العام، يجب أن يبدأ التخطيط السياحي على المستوى الإقليمي بالعناصر الأساسية للتطوير السياحي وعلاقات تلك العناصر بعضها ببعض بوصفها مكونات للمخطط النهائي. وعلى الرغم من التصنيفات المختلفة لتلك العناصر الواردة في المراجع العلمية، فإن المكونات الأساسية لتلك العناصر غالباً ما تحتوي أنشطة الجذب السياحي ومقوماته، ومرافق النقل، والبنية التحتية، والمرافق والخدمات السياحية المساندة.

لقد قامت الهيئة العليا للسياحة بتحديد كثير من المناطق السياحية **(المقاصد السياحية)** ومواقع الجذب السياحي، في مختلف مناطق المملكة وأقاليمها، التي تعتزم تطويرها وتنميتها. لقد كانت هناك آلية لتحديد تلك المواقع والمناطق السياحية على أساس وجودها ومقوماتها وتوزيعها [١٩]، ولم تكن

الصورة كاملة في ذلك الحين. أما في مرحلة التخطيط على مستوى المناطق الإدارية أي التخطيط الإقليمي، فإن الحاجة ماسة لتبني معايير واستراتيجيات نعتمد عليها في تخطيط المقاصد السياحية وتطويرها؛ لتلبي حاجات السوق وتتفق ومبادئ الاستدامة.

تعتمد البداية المنطقية للتخطيط الإقليمي على فهم حقيقتين رئيسيتين؛ **أولاهما:** توافر مصادر الجذب السياحي في الإقليم، سواء كانت على شكل أنشطة أم علامات مميزة أم مواقع أم مناطق، ذات مقومات سياحية. **وثانيتهما،** تقدير حجم الطلب السياحي بالإقليم والتوقعات المستقبلية [٦، ص ٣٩]. وعلى أساس فهم هاتين الحقيقتين وتحديدهما يمكن المضي قدماً في عمليات التخطيط الإقليمي للسياحة المستدامة بعد تحديد حجم التنمية والتطوير السياحي المطلوب، وقد أوضح البحث والتجربة [٦، ٧، ١٧، ٢٠، ٢١] أن هناك عدداً من الاعتبارات التي لا بد من اتباعها لتحديد المقاصد السياحية للتطوير على المستوى الإقليمي. تلك الاعتبارات هي الآتية:

*** تبني تصنيف محدد لمقاصد الجذب لتسهيل عملية التخطيط:**

منذ ظهور سياحة الأفواج (Mass Tourism)، خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت أنواع مختلفة ومتزايدة من مقاصد الجذب السياحي. ولا تزال المقاصد ومواقع الجذب السياحي والأنشطة المرتبطة بها في ازدياد وتنوع مع الوقت [٢]. ولتسهيل عمليات التخطيط وضبط التوزيع القوي في المخطط النهائي، جاءت الحاجة إلى تبني تصنيف معين يمكن من خلاله تصنيف مقاصد الجذب السياحي ومواقعه خلال عمليات التخطيط لتسهيل العملية التخطيطية. إن عمل تصنيف لتلك المواقع وإدراج ذلك التصنيف في المخطط العام، سوف يسهل على الشركات المستثمرة وأصحاب رؤوس الأموال اختيار المشاريع وعمل المخططات المستقبلية.

*** تجميع مواقع الجذب السياحي في مجمعات (Clusters) يوفر لها فرص النجاح:**

في سياحة الأفواج المتزايدة في العالم هذه الأيام، أبدت التجربة أن مواقع الجذب السياحي الصغيرة والمعزولة تتطلب كثيراً من الوقت والجهد والتكاليف من قبل الزوار للوصول إليها، الأمر الذي يقلل من قيمتها ويحد من أهميتها [٦]. من المشاهدة، نجد أن أنظمة النقل الجماعية، مثل القطارات، والخطوط السريعة، وخطوط النقل الجوي، تتطلب الوقوف والعبور عند مقاصد الجذب السياحي التي يمكن الاستمتاع بها، وتكون لها قوة جذب عالية. إن هذه القاعدة المهمة من قواعد النقل، تدعم، بما لا يدع مجالاً للشك، تجميع أكبر قدر من مقومات الجذب السياحي في منطقة متقاربة ما أمكن ذلك.

إن فكرة الجذب السياحي تتحقق بالصورة المثلى عندما تجمع مقومات هذا الجذب في منظومة واحدة أو نطاق متقارب. بذلك الجمع تتحقق أربع مصالح رئيسية؛ الأولى: زيادة عدد السياح والزوار للمقصد السياحي ذي المقومات المتعددة والمتقاربة [٦]. الثانية: تقليل تكلفة إنشاء الخدمات والمرافق والبنية التحتية بحصرها في نطاق واحد متقارب. الثالثة: ضبط مقدار التحكم في التأثيرات السلبية الناتجة من السياحة على البيئة والمجتمع في نطاق محدود. الرابع: زيادة الدخل المحلي وتنظيمه في منطقة المقصد السياحي، مما يسهم في جذب كثير من الاستثمارات المستقبلية [١٩].

*** ربط مواقع الجذب بالخدمات المساندة:**

صحيح أن مقومات الجذب السياحي (Attractions) هي أهم المكونات في دعم السياحة وجذب السياح وتفعيل الأنشطة السياحية [٦]، لكن هذه المقومات تحتاج إلى دعم من الخدمات المساندة، مثل خدمات الطعام، وخدمات الإيواء، وخدمات السفر، والخدمات الأخرى مثل محالّ شراء الأفلام والصيدليات وبيع «التذكارات» ومحالّ الحلاقة وتصفيف الشعر... إلخ. لابد أن تكون هذه الخدمات المساندة ضمن نطاق مقومات الجذب السياحي، ويجب أن تكون إمكانية الوصول

إليها سهلة وخلال وقت قصير. أما بالنسبة لمقومات الجذب البعيدة والنائية، فيجب توفير حد أدنى من الخدمات المساندة بالقرب منها، مثل خدمات الطعام ومراكز الزوار وعيادة عناية أولية.

*** تنويع مواقع الجذب بحيث تشمل أنشطة وبيئات مختلفة:**

التوزيع المدروس لمقومات الجذب السياحي في الإقليم يوفر تنوعاً متقارباً يحقق الرضا لأكبر قدر من الزوار. وبتنويع مقاصد الجذب السياحي يمكن ضمان قدر أكبر من الزوار للمقصد، كأن يتم تطوير مقاصد سياحية لديها مقومات جذب طبيعية وثقافية في آن واحد.

*** سهولة الوصول للمقصد ووضوح المدخل وتوافر وسائل النقل وتنوعها:**

إن سهولة الوصول للمقصد السياحي تعد أحد أهم مقومات الترويج له وزيادة عدد زواره. وتتحقق هذه الميزة عن طريق:

*** قرب المقصد من مناطق انبعاث السياح (Tourist origins) أو مناطق وجودهم:**

إن قرب المقصد السياحي يعد أحد المقومات التي تؤدي إلى نجاحه وسهولة ارتياده، مما يوفر له قدرة تنافسية تعطيه أولوية على غيره من المقاصد السياحية. والقرب المقصود هنا ليس محدوداً بخيار معين، ولكنه قد يكون قرباً جغرافياً أو قرباً زمانياً أو رخص تكلفة النقل أو راحة الوصول (انظر الشكل ٢). كل تلك المقومات التي يمكن حسابها لمصلحة قرب المقصد السياحي تعد من مصادر انبعاث السياح، التي ترتبط بشكل أو بآخر بمؤثرات وعوامل أخرى، مثل توافر أكثر من وسيلة للنقل أو قرب المقصد من محطة نقل رئيسية (كمطار أو محطة قطار أو ميناء) أو بمرور وسيلة أو أكثر من وسائل النقل الرئيسية بالمقصد، أو بسبب كثرة الزيارات إلى المنطقة أو وجود السياح في المنطقة (مثل مواسم الحج والعمرة وما ينتج عنهما من كثرة السياح وتوافر خدمات النقل، مما يؤدي أحياناً إلى انخفاض تكلفة السفر).

*** تعدد وسائل النقل إلى مقومات الجذب السياحي في الإقليم وبين المقاصد السياحية:**

إن الاستجابة لاحتياج السياح، نادراً ما تتحقق باستخدام وسيلة نقل واحدة فقط [٦، ص ٧٠]. وإمكانية الوصول لمقومات الجذب الخاصة وإمكانية التنقل بين مقومات الجذب في المقصد السياحي الواحد تتطلب توظيف أكثر من وسيلة نقل؛ إذ إنه لو أخفقت وسيلة النقل المستعملة في توفير المستوى المطلوب من الخدمة فإن كل الرحلة سوف تلغى، الأمر الذي ينافي الخطة التنموية للسياحة، في حين يعد توافر أكثر من وسيلة نقل لربط المقصد السياحي داخل الإقليم وربط المقومات السياحية بعضها ببعض داخل المقصد السياحي من الضرورات الملحة لنجاح التخطيط للسياحة.

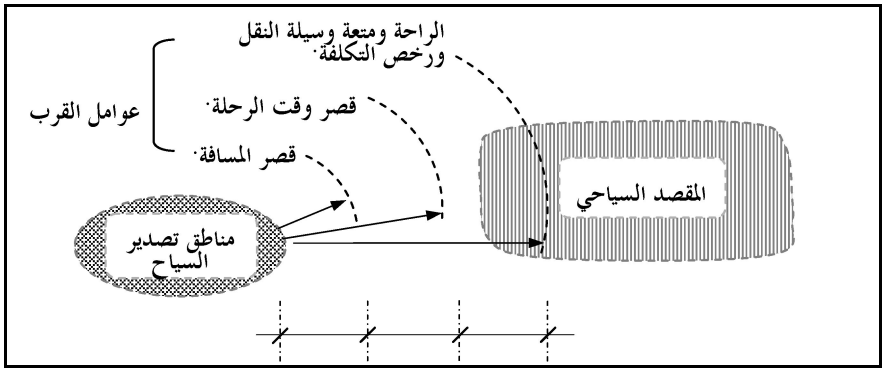

الشكل رقم (٢) رسم تجريدي يوضح أهمية قرب المقصد من مناطق انبعاث السياح

*** تحري الملاءمة بين المقومات البيئية السياحية ونوع وسيلة النقل وحجمها لإيجاد تجانس:**

على الرغم من التقدم المطرد في تصميم خطوط النقل السريع وتخطيطها في العقود الأخيرة، فإن عناية واعتبارات خاصة يجب أن تمنح عند تخطيط وسائل النقل للمقومات الطبيعية والثقافية [٦، ص ٧٠]. وعلى الرغم من أن سهولة الوصول من أهم الاعتبارات لنجاح المقومات السياحية، فمن المؤكد أن

بناء طريق عريض وسريع يوصل إلى منطقة طبيعية بكر أمر سوف يؤثر على الوضع البيئي والثقافي للمقومات، بسبب تشجيع أعداد أكبر من السياح على القدوم إلى تلك المناطق، كما أنه سيقلل من أثر توقعات السائح، بسبب عدم التدرج في وسائل نقله من مناطق التحضر والمدنية إلى المناطق الطبيعية البكر.

التخطيط على مستوى المقصد:

على الرغم من أن معظم التسويق والترويج للسياحة يكون على المستوى الإقليمي (الوطن، أو الولاية، أو المنطقة الإدارية)، فإن المستوى الإقليمي أو الوطني يعد من العموميات بالنسبة للسائح واهتماماته. ولو طرحنا هذا التساؤل: هل يتحقق الرضا من السياحة بزيارة المملكة المتحدة أو فرنسا أو الإمارات العربية المتحدة أم بزيارة مقاصد معينة مثل لندن وباريس ودبي؟ لكان الجواب، بالتأكيد، زيارة مقاصد معينة بثقافتها وطبيعتها وتكوينها وخدماتها توفر قدراً من الإعجاب والجذب للمسافر سواء كان لغرض العمل أم لغرض الراحة والمتعة.

إن التخطيط على مستوى المقصد السياحي يركز العمل على مستوى أصغر من المستوى الإقليمي، مما يبرز معطيات أكثر تفصيلاً مثل خصائص المجتمع المحلي ومقوماته، وعناصر الجذب السياحي ومقوماته، وأنماط الروابط بين مكونات المقصد. إننا في حقيقة الأمر نتعامل في هذا المستوى مع عناصر التخطيط الحضري (Urban Design).. نتعامل مع عناصر البيئة المبنية ومقومات المجتمع المحلي فيما يتعلق بتوفير الخدمات للمسافرين وللقطاع السياحي.. نتعامل أيضاً مع محيط الوحدة الاجتماعية من مقومات جذب، ووسائل نقل ومداخل وخدمات ومرافق وعلاقة كل ذلك بعضه مع بعض. إذاً بتعبير آخر، نحن نتعامل مع محيط (Destination Zone) متكامل بعناصر ومقومات وعلاقات محسوبة تكون مجتمعة المقصد السياحي [٦].

علينا التعامل في عمليات التخطيط على مستوى المقصد السياحي مع عدد من الاعتبارات وإجراء عمليات المفاضلة بينها بغرض الوصول إلى التخطيط الأنسب للمقصد السياحي. العناصر الواردة في الشكل (٣) هي المكونات

الحسية التي تقودنا إلى التخطيط السليم للمقصد السياحي مع الارتباط الوثيق بينها وبين الاعتبارات الواردة في التخطيط على المستوى الإقليمي:

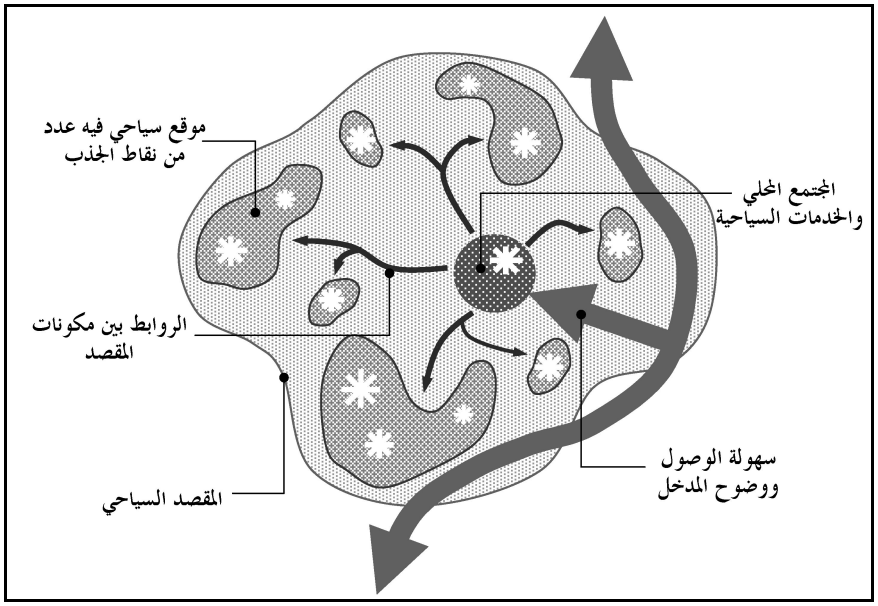

الشكل رقم (٣) رسم تجريدي يوضح أهم المكونات التخطيطية للمقصد السياحي والعلاقة بينها

*** مقومات الجذب والإمكانات الفراغية بالمقصد للتطوير الحالي والمستقبلي:**

*** تحديد مقومات الجذب السياحي:**

يجب تحديد مقومات الجذب السياحي القابلة للتطوير بالمقصد السياحي ومعرفة إمكاناتها وكيفية إدراجها في العملية التخطيطية. فالمقصد الذي يمتلك رصيداً من المواقع ذات المقومات السياحية الجذابة (سواء كانت مقومات طبيعية مثل المياه السطحية، أو المناظر الجميلة، أو المحميات الفطرية، أو التشكيلات الطبيعية وغيرها، أم كانت مقومات ثقافية مثل المعالم الأثرية والتاريخية وغيرها) لديه فرصة أكبر للتنمية والتطوير من المقاصد التي لديها محدودية في مقومات الجذب السياحي. ومن المهم خلال عملية التخطيط وضع أولويات

المقومات التي لديها فرص أكبر للتطوير من غيرها. بترتيب الأولويات يوضع جدول زمني للتنمية السياحية في المقصد بحسب مراحل يتوسع خلالها في استثمار المقومات السياحية بالتدريج، من غير زيادة تكاليف التنمية أو إجهاد الإدارة المحلية بتنمية تفوق الطلب المتوقع.

*** الحرص على توافر تنوع في مقومات الجذب داخل المقصد السياحي:**

إن مبدأ التنوع والمفاجأة والإعجاب من ضرورات نجاح التخطيط الناجح لاختيار مقومات الجذب على مستوى المقصد السياحي. عندما يصرح الزائرون والسياح أنهم بعد زيارتهم للمكان لا يرون ضرورة للمجيء له مرة أخرى، هذا التصريح، بحد ذاته، يعبر عن إخفاق لعمليات التخطيط. إن التنوع والتشويق والمفاجأة والإبداع وسائل يجب توظيفها في اختيار مقومات الجذب السياحي في المقصد، وهذا التنوع في المقومات لا يعني التنوع الحسي الملموس لسطح الأرض أو لتصميم الفراغات الخارجية فقط، وإنما المقصود به التنوع في التضاريس والمناخ والأوقات والألوان والأسماء والتشكيلات والأنشطة والمستخدمين. إن التخطيط الناجح يدعم التنوع الشامل إلى درجة يرى فيها المكان في الليل على غير ما يرى في النهار وفي الشتاء على غير ما يرى في الصيف.

*** توافر مواقع لاستيعاب التنمية الحالية والمستقبلية:**

تعتمد التنمية السياحية على توافر مواقع مؤهلة لاحتضان التكوين البنائي للتطوير، وتختلف الاحتياجات المساحية للتطوير بحسب نوع المقومات والأنشطة السياحية الموجودة؛ فالشاطئ، على سبيل المثال، تأخذ التنمية فيه شكل التطوير المركز، بينما التنمية السياحية في المناطق البرية والمقومات الطبيعية عادة ما تأخذ الشكل الانتشاري. من هنا فإن علينا في عمليات التخطيط على مستوى المقصد السياحي، مراعاة الاحتياجات الفراغية للتطوير الحالي والمستقبلي.

* **خصائص المجتمع المحلي ومقوماته وتلبيته للخدمات السياحية:**
* **ربط التنمية السياحية بمنفعة المواطن المحلي وجعله المستفيد الأول لضمان تقبل عمليات التنمية والتطوير السياحي:**

إن التنمية والتطوير السياحي يعتمدان في المقام الأول على تقبل المجتمع المحلي لفكرة التنمية السياحية. عندما يدرك المجتمع أن التنمية السياحية هي وسيلة وأداة لتطوير المكان وإمداده بالخدمات والمرافق للرقي بالمستوى المعيشي وإيجاد فرص تنموية وموارد اقتصادية تعود بالنفع على المواطن المحلي، فإن ذلك سوف يؤدي إلى دعم عمليات التنمية والتطوير. إن أهم مبادئ التقبل المحلي لعمليات التخطيط السياحي أن تربط التنمية بحاجات المجتمع وتصوراته وقيمه وإمكاناته، ومن المهم أن توظف المقومات والأنشطة السياحية بالشكل الذي يلائم قدرات المجتمع المحلي وإمكاناته، لا أن توظف مقومات وأنشطة لا يستطيع المجتمع المحلي الخدمة فيها، مما ينتج عنه الحاجة إلى خبرات خارجية تحرم أبناء المنطقة من الاستفادة المباشرة من جوانب التنمية السياحية وهو ما يؤدي إلى تنامي عدم التقبل لتلك التنمية ومن ثم عدم دعمها. وكما هو معروف: إذا وجدت الكراهية والعداوة فمن الصعب إيجاد تنمية سياحية [٦، ص١٣٣].

* **مراعاة إمكانية المقصد والمجتمع المحلي في توفير الخدمات السياحية:**

لا تقوم سياحة من دون توافر الخدمات الضرورية للسائح، مثل خدمات الإيواء والطعام والاتصالات والصحة والتسوق والصرافة. ومن المعلوم أن هذه الخدمات تحتاج إلى مرافق مثل الماء والكهرباء والوقود والمواصلات وغيرها. لذلك فإنه من الضروري عند التخطيط السياحي على مستوى المقصد مراعاة توافر تلك الخدمات والمرافق أو بعضها وأقلمة المخطط العام على ذلك. بمعنى أن التخطيط للتنمية يجب أن يراعي إمكانات المجتمع الخدمية، ومن ثم فإن التطوير

يجب أن يتماشى والإمكانات المتوافرة بحيث نضمن عدم استنزاف للمصادر، أو ارتفاع لكلفة الخدمات، أو فشل مستقبلي للتنمية.

*** أنماط الروابط بين مكونات المقصد السياحي:**

لابد في عمليات التخطيط السياحي من إجراء دراسات تخطيطية على مكونات المقصد ومقوماته وأنشطته وخدماته وجغرافيته، وبتحليل تلك الدراسات والبيانات يستطيع المخطط اختيار أنماط الروابط التي تصل بين مكونات المقصد، وتنظم علاقات العناصر، وتحكم تطور الأنشطة والخدمات بين جميع مكونات المقصد السياحي. ومن المعلوم أن هناك عدة أنماط لربط مكونات المقصد وعناصره بعضها ببعض. ويستجيب كل نمط من تلك الأنماط لظروف تخطيطية معينة تحكم تطبيق ذلك النمط في المخطط العام. تلك الأنماط التخطيطية للروابط وظروف تطبيقها هي كالتالي:

*** نمط الربط الإشعاعي:**

يتكون نمط الربط الإشعاعي من مركز رئيسي يتفرع منه عدد من المراكز الثانوية التي غالباً ما تكون متساوية أو متقاربة في الحجم والثقل. وعند تحليل هذا النمط، نجد أنه يتكون من مدخل يقود إلى مركز رئيسي ثم مراكز ثانوية متناثرة حول المركز الرئيسي وترتبط به بشكل مباشر. وغالباً ما يتكون المركز الرئيسي من المجتمع الحضري المحلي حيث المدخل الرئيسي ومجمع الخدمات السياحية، وفي بعض الحالات يمثل المركز نقطة الجذب الرئيسية التي قد تحتوي مقوم جذب رئيسياً واحداً أو أكثر مع توافر الخدمات الضرورية فيه، وتتوزع في المراكز الثانوية مقومات الجذب والأنشطة السياحية الثانوية (انظر الشكل ٤).

ويتبنى هذا النمط حين يتركز الثقل الرئيسي للمقصد، سواء كان ذلك الثقل مجتمعاً حضرياً محلياً أو مجمعاً لخدمات سياحية مع بعض معالم الجذب

السياحي، في نطاق واحد تتوزع حوله نقاط جذب ثانوية ليست بالرئيسية، وتتألف تلك المراكز الثانوية، في غالب الأحيان، من مواقع صغيرة، يحتوي كل واحد منها مقوماً واحداً أو مجموعة مقومات محدودة، وتكون متساوية أو متقاربة بعضها مع بعض في الأهمية والثقل ومتباعدة في المسافة، ولا يمكن ربط بعضها ببعض وإنما تربط بمركز المقصد السياحي.

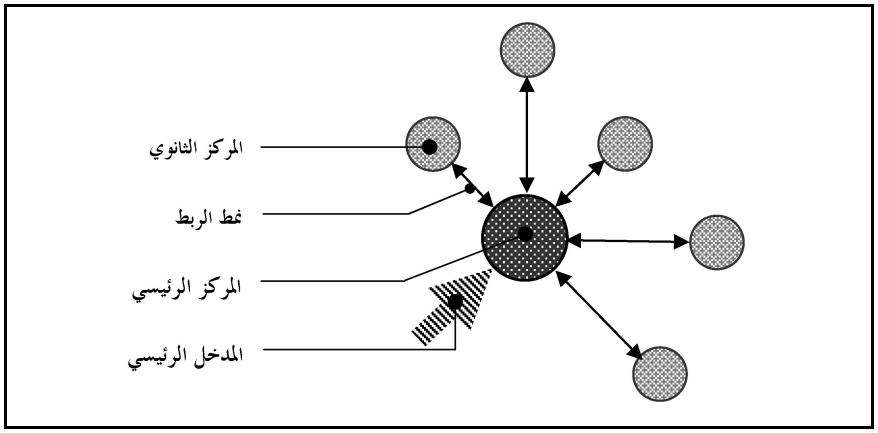

الشكل رقم (٤) رسم تجريدي يوضح نمط الربط الإشعاعي لمكونات المقصد السياحي

*** نمط الربط الطولي (الإصبعي):**

يتكون نمط الربط الطولي (الإصبعي) من مركز رئيسي يتفرع منه عدد من المراكز التي تمثل نقاط جذب رئيسية. وغالباً ما تكون تلك النقاط على مسافات ليست بالقريبة من المركز الرئيسي، ويربط بين المركز الرئيسي ونقاط الجذب الرئيسية بنمط محوري رئيسي غالباً ما يكون من وسيلة أو أكثر من وسائل النقل التي تدعم العلاقة بين المكونين الرئيسيين. في هذا النمط قد توجد على طول محور الربط الرئيسي بعض نقاط الجذب الثانوية التي ترتبط مع المحور الرئيسي، وتدخل ضمن نطاق نقطة الجذب الرئيسية على المحور نفسه (انظر الشكل ٥).

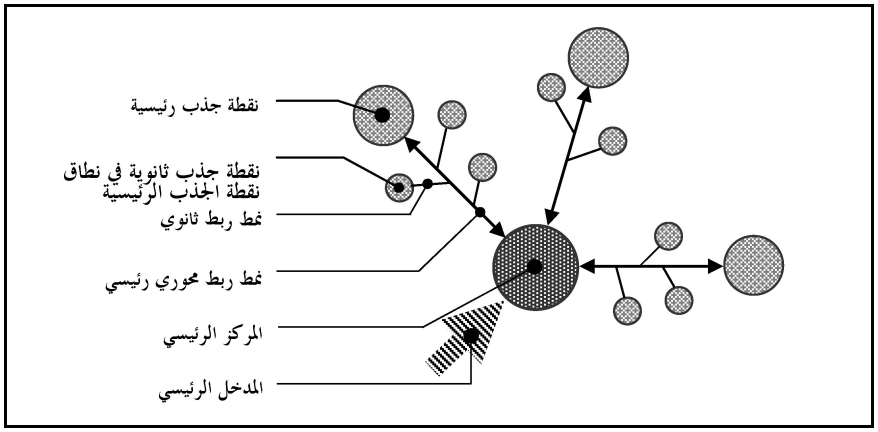

الشكل رقم (٥) رسم تجريدي يوضح نمط الربط الطولي (الإصبعي) لمكونات المقصد السياحي (Finger Link)

ويعتمد هذا النمط حين يكون لدينا عدد من نقاط الجذب الرئيسية ذات الأهمية السياحية التخطيطية مع وقوعها بعيدة نسبياً عن المركز الحضري الرئيسي في المقصد، ونقوم في هذه الحالة بتطوير ممر طولي (إصبعي) سياحي تربط خلاله العناصر السياحية ذات الأهمية مع المركز الحضري الرئيسي برابط محوري رئيسي. يطور على طول هذا المحور الطولي عدد من نقاط الجذب السياحية التي تدعم الربط، وتستفيد من وقوعها بين نقطتي ثقل رئيسيتين، وهما مركز المجتمع الحضري ونقطة الجذب الرئيسية.

* **نمط الربط التسلسلي:**

يتكون نمط الربط التسلسلي من مركز حضري رئيسي توجد فيه الخدمات السياحية الضرورية ويُكون نقطة الدخول والانطلاق إلى باقي المقصد، يحيط به عدد من المجمعات السياحية التي يتكون كل واحد منها من مجموعة تتابعية من نقاط الجذب. تقوم الفكرة التخطيطية في هذا النمط عن طريق ربط كل مجموعة من نقاط الجذب بعضها مع بعض بطريقة حلقية تسلسلية، ثم ربط المجموعة كلها بالمركز الرئيسي للمقصد (انظر الشكل ٦).

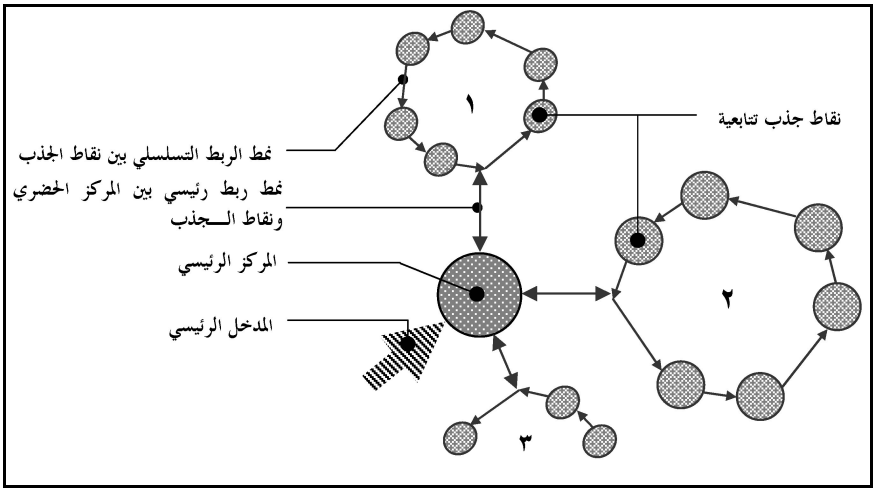

الشكل رقم (٦) رسم تجريدي يوضح نمط الربط التسلسلي
(Chain Link) بين نقاط الجذب بالمقصد السياحي

ويتبنى هذا النمط حين يحتوي المركز عدداً كبيراً من نقاط الجذب السياحي المتناثرة في المقصد، التي يمكن جمعها في مجاميع صغيرة، إما على أساس تقارب المسافة بين نقاط الجذب ومعالمه، أو على أساس التجانس في النوع والأنشطة، أو على أساس التكامل بين المقومات، أو على أساس الفترة الزمنية المطلوبة لإنهاء الجولة السياحية لكل مجموعة. ويقوم التطوير في هذا النمط على فكرة تجميع نقاط الجذب ومعالمه في مجامع منفصلة يربط بينها بشكل حلقي تسلسلي مكوناً وحدة متكاملة، ومن ثم يربط الكل بمحور مع المركز الرئيسي.

التخطيط على مستوى الموقع:

لقد أوضحت التجربة أن التخطيط على مستوى الموقع السياحي (Site Planning) يعد أشهر مراحل التخطيط السياحي لما له من أثر مباشر يلمسه ويتعامل معه كل من السائح والمواطن المحلي. إن نجاح العملية التخطيطية مرهونة بنجاح تخطيط الموقع، حيث يُكَون تخطيط الموقع المحصلة الأخيرة لعمليات التخطيط على المستوى الإقليمي وعلى مستوى المقصد السياحي.

إن هذا المستوى من التخطيط يمكن أن يعرف على أنه تخطيط مقومات الجذب، والخدمات، والمرافق على مساحة من الأرض ضمن نطاق المقصد السياحي الذي غالباً ما يتم تطويره من قبل أشخاص، أو شركات، أو جهات حكومية [٦، ص٣٣٧].

لقد حصلت تغيرات جذرية في العقود الأخيرة حول طريقة التعامل في مراحل التخطيط والتصميم مع مقدرات الموقع وإمكاناته والمباني والمرافق المقترحة عليه مع الأخذ بعين الاعتبار الحقيقة القائلة: إن الموقع هو جزء مكمل للكل لا ينفصل عنه [٢٢، ص٢٥١]. لقد أدى التوجه التقليدي إلى عواقب سلبية على الموقع وعلى محيطه البيئي من جراء عدم تفهم العلاقات القائمة بين المكونات التي تتعدى مجرد الاتفاقية بين مالك الموقع ومخططه أو مصممه. إن التخطيط على مستوى الموقع هو، في حقيقة الأمر، صنع المنتج السياحي النهائي أو ما يمكن أن نسميه صنع المكان (Place making) الذي يعني الإبداع في تحوير الخصائص الكامنة في موقع معين وتكييفها إلى استخدامات جديدة تمتلك قيمة جذب عالية للسياح والمسافرين [٦، ص٣٤٣].

وفي تخطيط الموقع، يجب أن نضع نصب أعيننا الشمولية في إدراج جميع مكونات الموقع وخصائصه والتكامل بين تلك المقومات والخصائص والمقترحات التطويرية له. وهناك عدد من الاعتبارات التي يجب أن نضعها في الحسبان مع البدء في عمليات تخطيط الموقع (Site Planning). وتلك الاعتبارات هي:

*** تبني مبدأ تقسيم الموقع إلى مناطق (Zones):**

يجب قبل البدء في عمليات التخطيط عمل تحليل شامل لمقومات الموقع وتحديد خصائصه وقوى الجذب والتميز فيه، مثل المقومات الطبيعية لسطح الأرض، أو المقومات الجيولوجية أو مقومات البيئة النباتية أو الحيوانية.

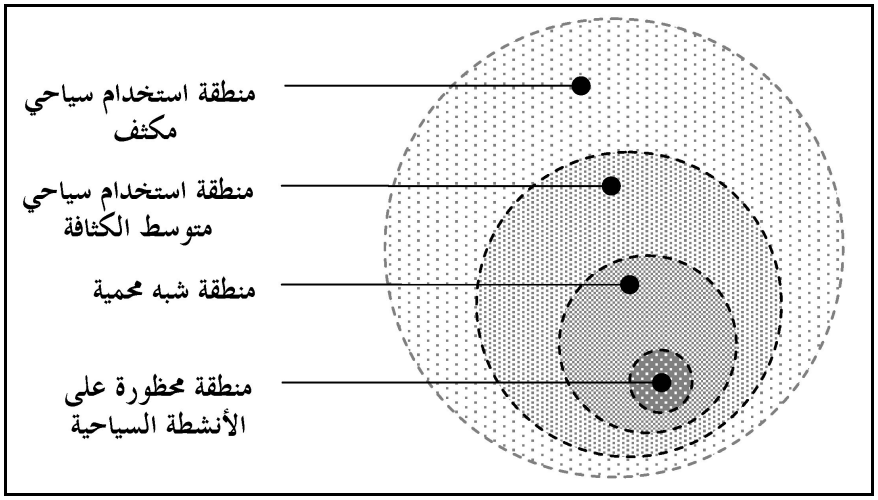

الشكل رقم (٧) رسم تجريدي يوضح تقسيم المواقع الطبيعية بحسب مقوماتها أو خصائصها أو الحياة الفطرية فيها إلى مناطق (Zones) توظف للاستعمال بحسب إمكاناتها

على ضوء التحليل الشامل يجب أن يصنف الموقع إلى مناطق (Zones)، توضع لكل منها معايير خاصة للتطوير بحسب خصائص الموقع ومكوناته ومدى تقبلها للتطوير من غير الإضرار بتلك المقومات بل توظيفها مصادر ثمينة لإثراء الاستخدامات السياحية الجديدة (انظر الشكل ٧). ولحصول ذلك علينا الأخذ بالاعتبارات التالية:

* يجب استشارة أهل الخبرة في المجالات ذات العلاقة بمكونات الموقع للوصول إلى التقسيمات والتصنيفات المطلوبة.
* تخصيص كل منطقة من المناطق المقسمة لاستخدامات معينة وخدمات مناسبة لتلك المنطقة ضمن الخطة النهائية لتطوير الموقع.
* تحديد كثافة الاستخدام ووضع معايير مناسبة للمباني والخدمات ضمن كل منطقة من المناطق المصنفة.
* وضع التمدد المستقبلي واحتمال التغيير في التصنيف الحالي للموقع ضمن الخطة التطويرية له تجنباً للتضاد والتعارض في النمو المستقبلي للموقع.

* **تخطيط العناصر وترتيبها وتشكيل الموقع بما يلائم ظروفه:**

من أهم الاعتبارات في تخطيط الموقع الاهتمام بوضع العناصر وتوزيعها فيه بالشكل الذي يؤدي إلى تجانس مع البيئة المحلية. إن من الأهمية بمكان إيجاد نوع من العلاقة التوافقية عند التخطيط بين المباني والخدمات والأنشطة والمرافق والبيئة المحلية المحتضنة لذلك التطوير [٢٣، ص١٩]. من أجل الوصول إلى تلك النتيجة علينا اتباع السياسات التالية:

* تجنب المناطق الحساسة بيئياً عند التطوير للمحافظة عليها من التأثيرات السلبية. ويفضل التطوير في المواقع التي سبق أن طورت، واستغلال ما تبقى من التطوير السابق من مبان ومرافق ومساحات ممهدة وغير ذلك.
* مراعاة تشكيلات تضاريس الأرض في الموقع، والاعتماد الكلي على الخرائط المساحية لهذه التضاريس لمعرفة المناسيب والمرتفعات والمنخفضات ومناطق الحفر والردم. وعند التطوير والتخطيط للموقع يجب عدم تغيير مظاهر سطح الأرض – ما أمكن إلى ذلك – وتقليل عمليات الحفر والردم.
* تبني مبدأ تجميع المباني والخدمات والأنشطة القريب بعضها من بعض (Cluster)، لتقليل التأثيرات السلبية على البيئة المحلية، وحصر عمليات التطوير من بناء وحفر وإنشاء وتمديد مرافق وغيره في أقل نطاق ممكن من الموقع.
* عند توزيع المباني والخدمات والأنشطة في الموقع، يجب مراعاة الاشتراطات البيئية التالية:
  - السماح بانسياب المياه في مجاريها الطبيعية وعدم تغيير مناسيب الموقع بما يؤثر على عملية التصريف.
  - السماح بمرور الحيوانات في الموقع، ووضع ذلك في الحسبان عند توزيع المباني.

- السماح بنمو النباتات المحلية عن طريق ترك مساحات من الأرض يمنع فيها البناء أو الرصف ضمن منطقة التطوير.
- توجيه المباني بالشكل المناسب لطبيعة الموقع وظروفه المناخية لتحصيل أكبر قدر من التأثيرات المناخية والضوئية، ومن ثم التقليل من الاعتماد على استخدام وسائل الطاقة الأخرى والتقليل من تكلفة التشغيل والصيانة.
- عدم حجب المناظر الجميلة في الموقع أو في محيطه، بالمباني وخدمات التطوير السياحي المراد إنشاؤها فيه.

*** تخطيط الطرق وتصميمها بأقل أضرار على الموقع:**

يعد تخطيط الطرق وتحديد أماكن إنشائها من الأمور التي يمكن أن تغير الصورة السياحية الحسنة للموقع حين إساءة تخطيطها وعدم إعطاء أهمية قصوى لربطها بالموقع وظروفه. إن إنشاء الطرق بشكل عام يؤدي إلى تغيير شكل تضاريس الأرض، وفقدان التربة السطحية، وزيادة معدل انجراف التربة، وسرعة جريان مياه الأمطار. وعلى الرغم من ذلك فإن للطرق أهمية قصوى في تأهيل الموقع وجلب السياح وتوفير وسيلة نقل ميسرة ورخيصة لمواقع الجذب السياحي. ويراعى في الطرق أن تكون متماشية والظروف المحلية، وتعمل بشكل يقلل من تأثيراتها السلبية على البيئة والمحيط المحلي للموقع. في هذا المجال، هناك بعض الاعتبارات التي ينصح بتبنيها عند تخطيط الطرق في مواقع الجذب السياحي، وهي ما يأتي:

- إبعاد الطرق – ما أمكن – عن مناطق تكاثر الحياة الحيوانية أو النباتية، وعن محاذاة مجاري السيول والأودية وموارد المياه؛ لأن هذه الإجراءات سوف تعزز الحياة البرية الفطرية في الموقع.
- اختيار المناطق غير البارزة بصرياً في الموقع لإنشاء الطرق عليها وتجنب إنشائها على القمم، والأجدى وضعها في سفوح التلال والمرتفعات؛ لتجنب تقطيعها لمظاهر سطح الأرض. كما يجب مراعاة

النقلات البصرية في تصميم الطريق وتحديد مكانه والالتفاف حول التضاريس المرتفعة أو المنخفضة، وتجنب عمليات القطع والردم في سطح الأرض – ما أمكن.

* تعريف المداخل والممرات والمواقف بوضوح حتى لا يحدث تعدٍّ على المناطق المجاورة.
* إزالة الترب الجيدة والأشجار المحلية ذات القيمة البيئية من الممرات المخصصة لإنشاء الطرق وإعادة زراعتها بعد التنفيذ.
* الحرص على تضمين الاتفاقية مع مقاولي تنفيذ الطرق المحافظة على القيم البيئية في الموقع وتحديد عقوبات في حال التجاوزات المخلة بالبيئة.

*** تخطيط ممرات المشاة والممرات الطبيعية وتصميمها بالشكل الذي يثري مقومات الموقع:**

من الأهمية بمكان – عند التخطيط لممرات المشاة والممرات الطبيعية – أن تكون مشوقة ومعبرة عن البيئة وأداة اتصال مع مكوناتها. في الوقت نفسه، يجب أن يخطط لنظام المشاة بالشكل الذي يقلل التأثيرات السلبية على بيئة الموقع المكانية والفطرية. ومن الاعتبارات المتبعة في تخطيط ممرات المشاة والممرات الطبيعية ما يأتي:

* لابد أن تعكس أماكن ممرات المشاة الغرض الرئيسي لها، وهو التفاعل مع بيئة الموقع السياحي الجذاب، بحيث تتحقق الرؤية والمشاهدة من غير الإضرار بمقومات الجذب الكامنة التي طورت ممرات المشاة لأجلها. بمعنى آخر، لابد أن تقام ممرات المشاة والممرات الطبيعية بالشكل الذي يحقق تجانساً وتناغماً مع البيئة المحلية للموقع.
* تراعى، عند التخطيط للممرات الطبيعية، أنماط حركة الحيوانات والطيور وتجنب أماكن التعشيش والتكاثر، كما تراعى مناطق نمو البيئات النباتية في الموقع.

* يفضل تخطيط الممرات الطبيعية على شكل دوائر مغلقة، بحيث يعود الماشي إلى نقطة انطلاقه بعد انتهاء جولة المشي مع مراعاة إيجاد ممرات قصيرة للعودة لمن لا يريد الاستمرار في الجولة.
* يفضل استخدام التقنيات والمواد قليلة التأثير على البيئة في رصف الممرات، ولابد أن يتحمل الممر الاستخدامات المتواصلة مع تجنب استخدام الخرسانة أو الإسفلت والمواد المصنعة الأخرى، ويفضل استخدام المواد الطبيعية التي لها ميزة السماح بتسرب المياه مثل الحصى أو الخشب أو الحجارة المرصوفة على الرمل، وغيرها من المواد الطبيعية.
* الحرص على تحديد جوانب الممرات بحواجز أو باختلاف مادة الرصف عن المواد المحيطة بالممر لضمان عدم خروج المشاة عن المسار المعد لهم، مما قد ينتج عنه ضرر بالبيئة المحيطة.
* الحرص على توفير الظل للمشاة – ما أمكن إلى ذلك – مع مراعاة توظيف الأشجار الموجودة في الموقع بقدر الإمكان.

*** تخطيط استخدام النباتات لإثراء المقومات البيئية في الموقع:**

يعد التشجير من أهم مكونات التطوير السياحي للموقع؛ حيث إنه لا يمكن تطوير موقع سياحي من غير أن تشجر فراغاته الخارجية بتصميمات شجرية تعطيه الصبغة البيئية. مع ذلك، يلاحظ تساهل كبير في عمليات التشجير، مما ينتج عنه سلبيات بيئية تؤثر بشكل واضح على الحياة الفطرية في مواقع الجذب الطبيعية. لذلك يجب الحرص في هذه المرحلة من التخطيط على إعطاء أهمية لموضوع التشجير في التنمية السياحية للمواقع الطبيعية. ومن الاعتبارات المتبعة في التخطيط والتصميم لعمليات التشجير في المواقع السياحية البيئية ما يأتي:

* المحافظة على الأشجار والنباتات الموجودة في الموقع وعدم إزالتها في

أثناء الإنشاء – ما أمكن ذلك –، والحرص على إدراجها في المراحل الأولى لتخطيط الموقع وتصميمه.

* الحرص على استخدام الأشجار والنباتات المحلية – بقدر الإمكان – لعدم التأثير على البيئة النباتية السائدة في الموقع، وفي حالة الاحتياج إلى نباتات إضافية لتحقيق بعض الوظائف يجب استخدام نباتات من بيئات مشابهة مع الحرص على استخدام النباتات التي تتحمل الجفاف والحرارة العالية بحسب المطلوب.
* تركيز عمليات التشجير في مناطق متقاربة ومحدودة بحسب الحاجة، وهو ما يسمى في مجال عمارة البيئة (Landscape Architecture) بالواحات المصغرة، للتقليل من الحاجة إلى المياه والتقليل من تكلفة الصيانة والتشغيل.
* الحرص، في تصميمات عمارة البيئة للفراغات الخارجية، على استخدام النباتات التي لا تحتاج إلى كثير من الصيانة لتقليل التكلفة وضمان الاستدامة.
* اختيار أنظمة الري المناسبة التي توفر المياه، وتقلل معدل هدرها.
* استخدام بقايا الأشجار والنخيل (Mulches) لتغطية المناطق المزروعة، وتقليل عمليات البخر، والمحافظة على الرطوبة في التربة، والحد من نمو الحشائش.

الخلاصة:

تعد السياحة أكثر الصناعات نمواً في عالم اليوم، ومن أهم العوامل التي ساندت التنمية السياحية في العالم في الربع الأخير من القرن العشرين مشاركة كثير من دول العالم في إدراج السياحة من القطاعات الاقتصادية المنتجة في تطوير مخططاتها الوطنية المستقبلية. لقد تطور مفهوم التنمية ومدى الحاجة الماسة لها في العقدين الأخيرين من القرن العشرين إلى أن أصبحت حركة عالمية أخذت على عاتقها الاهتمام بالبيئة بوصفها محوراً رئيسياً في عملية

التنمية، الأمر الذي أدى، في نهاية المطاف، إلى تبني دول العالم مفهوم التنمية المستدامة في جميع قطاعات التنمية، بما فيها التنمية السياحية استجابة لإعلان قمة الأرض الشهيرة في ريو دي جينيرو عام ١٩٩٢م.

إن التنمية المستدامة تتمحور حول كيفية الحد من أضرار التنمية الحاضرة على الحياة المستقبلية للإنسان، وقد عرفت المنظمة العالمية للتنمية والبيئة (WCED) التنمية المستدامة على أنها "إشباع الحاجات الأساسية لكل الناس وتلبية طموحهم من أجل حياة أفضل ومن دون إلحاق الضرر أو المساس بمقدرات الأجيال القادمة تلبية لمتطلبات معيشتهم". تأتي أهمية الربط بين التنمية المستدامة والتنمية السياحية البيئية في أن أعداد السياح الزائرين لمناطق الجذب الطبيعي في ازدياد مطرد، الأمر الذي أربك كثيراً من هذه المناطق والمقاصد السياحية البيئية المتميزة، من حيث التخطيط والإدارة، وأنبه إلى ضرورة العمل على أن تستوعب كمية الزيارات، وتتحمل هذا الإقبال، بما لا يؤثر سلباً عليها. من هنا تأتي أهمية هذا البحث في محاولة ربط التنمية السياحية البيئية بموضوع التنمية المستدامة فيما يتعلق بالتخطيط والتصميم للمواقع السياحية البيئية في المملكة العربية السعودية تماشياً مع توجه الدولة لتنمية قدراتها السياحية البيئية.

لقد راجت فكرة التخطيط السياحي المستدام، وزاد التركيز عليها بسبب ظاهرة الزيادة العالية في حجم الاستثمارات السياحية ونوعها. ومع هذا النمو ظهرت الحاجة إلى التخطيط السياحي بمستوياته المختلفة التي تعير البيئة ومقدراتها الكامنة أهمية قصوى، مما لا يؤدي إلى نسيانها في خضم التركيز على النمو الاقتصادي ونمو قطاعات العمل الأخرى. ومن المعلوم بالتجربة أن التخطيط السياحي يتعامل معه على ثلاثة مستويات مختلفة هي: التخطيط على المستوى الإقليمي، والتخطيط على مستوى المقصد السياحي، والتخطيط على مستوى الموقع السياحي. لذلك تمت مناقشة مبدأ التنمية المستدامة والتخطيط السياحي المستدام من منطلق هذه المستويات الثلاثة.

وتعتمد البداية المنطقية للتخطيط الإقليمي على فهم حقيقتين رئيسيتين؛ أولاهما: توافر مصادر الجذب السياحي في الإقليم، وثانيتهما: حجم الطلب السياحي بالإقليم والتوقعات المستقبلية. على أساس هاتين الحقيقتين تحدد المقاصد السياحية القابلة للتطوير على المستوى الإقليمي على أساس عدد من الاعتبارات، وهي:

* تبني تصنيف محدد لمقاصد الجذب تسهيلاً لعملية التخطيط.
* تجميع مواقع الجذب السياحي في مجمعات (Clusters) يوفر لها فرص النجاح.
* الربط بين مواقع الجذب والخدمات المساندة.
* الحرص على توزيع مواقع الجذب، بحيث تشمل أنشطة وبيئات مختلفة؛ لتحقيق التنوع.
* سهولة الوصول للمقصد، ووضوح المدخل، وتوافر وسائل النقل وتنوعها.
* مراعاة توفير أكثر من وسيلة نقل إلى مقومات الجذب السياحي في الإقليم، وبين المقومات السياحية نفسها.
* تحري الملاءمة بين المقومات البيئية السياحية ونوع وسيلة النقل وحجمها، بحيث يتوافر لها التجانس.

إن التخطيط على مستوى المقصد السياحي يركز العمل على مستوى أصغر من المستوى الإقليمي مما يبرز معطيات أكثر تفصيلاً، مثل التعامل مع عناصر البيئة المبنية، ومقومات المجتمع المحلي فيما يتعلق بتوفير الخدمات للمسافرين وللقطاع السياحي، ومع مقومات الجذب الكامنة، ونوع العلاقة التخطيطية بين مكونات المقصد. بتعبير آخر، نحن نتعامل مع منطقة متكاملة بعناصر ومقومات وعلاقات محسوبة تكون مجتمعةً المقصد السياحي. وفي هذا السياق يؤخذ بعدد من الاعتبارات التي تتلاءم وهذا المقياس من التخطيط، وتلك الاعتبارات هي:

* مقومات الجذب والإمكانات الفراغية بالمقصد للتطوير الحالي والمستقبلي.
* خصائص المجتمع المحلي ومقوماته وتلبيته للخدمات السياحية.
* أنماط الروابط بين مكونات المقصد السياحي.

أخيراً، إن نجاح العملية التخطيطية مرهونة بنجاح تخطيط الموقع؛ حيث يُكَون تخطيط الموقع المحصلة الأخيرة لعمليات التخطيط على المستوى الإقليمي، وعلى مستوى المقصد السياحي. إن هذا المستوى من التخطيط يمكن أن يعرف على أنه تخطيط مقومات الجذب، والخدمات، والمرافق على مساحة من الأرض ضمن نطاق المقصد السياحي الذي غالباً ما يطور من قبل أشخاص، أو شركات، أو جهات حكومية. وفي تخطيط الموقع يجب أن نضع نصب أعيننا الشمولية في إدراج جميع مكوناته وخصائصه والتكامل بين تلك المقومات والخصائص والمقترحات التطويرية له. وهناك عدد من الاعتبارات تؤخذ في الحسبان عند التخطيط المستدام في هذا المستوى التفصيلي من التخطيط. وتلك الاعتبارات هي:

* تبني مبدأ تقسيم الموقع إلى مناطق.
* تخطيط العناصر وترتيبها وتشكيل الموقع بما يلائم ظروفه.
* تخطيط الطرق وتصميمها بأقل أضرار على الموقع.
* تخطيط ممرات المشاة والممرات الطبيعية وتصميمها بما يثري مقومات الموقع.
* تخطيط استخدام النبات لإثراء المقومات البيئية في الموقع.

ختاماً، فإن التخطيط للتنمية السياحية الذي يرتكز، خلال مراحل التخطيط المختلفة ومستوياته، على هذه المبادئ والاعتبارات المستدامة، سيحقق – بلا شك – تنمية تنتج تنمية سياحية تقوم على دعم معنوي ومادي يقود إلى الحماية والمحافظة المطلوبة للمصادر الطبيعية الكامنة، التي هي قوام الجذب السياحي. وبذلك نضمن تحقيق المنفعة وتحصيل عائدات الاستثمارات العالية، والمحافظة على تلك المصادر للأجيال القادمة للاستفادة منها.

المراجع

[١] McIntosh, Robert W. 2nd ed. ***Tourism Principles, Practices & Philosophies***. Columbus, Ohio: Grid Inc, 1977.

[٢] Inskeep, Edward. ***Tourism Planning: An Integrated and Sustainable Development Approach***. New York: Van Nostrand Reinhold, 1991.

[٣] BaHammam, Omar S. "Planning for Successful Tourism: The Experience of Saudi Arabia." ***Journal of the Gulf and Arabian Peninsula***. No. 108 - Vol. 29, January 2003.

[٤] Ferguson, J. "Waste from Construction and Duty of Care." ***Proceeding, Inst., Civil Engrs***. Mun. Eng., UK, pp. 23-29, March 1994.

[٥] ***Our Common Future***. World Commission on Environment and Development (WECD), Oxford University Press, 1987.

[٦] Gunn, Clare A. 3rd (ed.). ***Tourism Planning***. New York: Taylor & Francis, 1994.

[٧] Lindberg, K. and Hawkins, D. (eds). ***Ecotoruism: A Guide for Planners & Managers***. Volume 1, Burlington, Vermont, USA: The Ecotourism Society, 1993.

[٨] الصقهان، محمد عمر. "الوضع الراهن للمراعي والغابات بالمملكة العربية السعودية وأهمية المحافظة عليها وتنميتها"، **ندوة الموارد الطبيعية المتجددة بالمملكة وأهمية المحافظة عليها وتنميتها**، الرياض – قصر الثقافة: وزارة الزراعة والمياه، ٣٠/٧–١/٨/ ١٤١٨هـ الموافق ٣٠/١١–١/١٢/١٩٩٧م.

[٩] هيئة المساحة الجيولوجية، **الكنز**. برنامج إعلامي عن منجزات هيئة

المساحة الجيولوجية السعودية على شريط كمبيوتر مدمج، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٢هـ.

[١٠] الهيئة العليا للسياحة، **تنظيم الهيئة العليا للسياحة**، كتيب مطبوع. الرياض، المملكة العربية السعودية: الهيئة العليا للسياحة، ١٤٢٢هـ.

[١١] Ernst & Young. ***Output 1.02: Inventory and Evaluation of Tourism Resources***. Riyadh, Saudi Arabia: Supreme Commission for Tourism, 2002.

[١٢] Ernst & Young. ***Output 1.04: National Tourism Structure Plan***. Riyadh, Saudi Arabia: Supreme Commission for Tourism, 2002.

[١٣] Seddon, Philip J. ***The Unfenced Desert: Towards a Strategy for Ecotourism Development in protected Areas in the Kingdom of Saudi Arabia***. Taif, Saudi Arabia: National Research Center, National Commission for Wildlife Conservation and Development and Aberystwyth, Wales, UK: International Centre for Protected Landscapes, Institute of Earth Studies, University of Wales, 2000.

[١٤] الجلاد، أحمد. **التخطيط السياحي والبيئي بين النظرية والتطبيق**. القاهرة، مصر: عالم الكتب، ١٩٩٨م.

[١٥] Fuladi, Andeean. ***A reader in Planning Theory***. New York: Mc Grow Hill, 1973.

[١٦] Blowers, Andrew (ed.). ***Planning for a Sustainable Environment***. London: Earthscan, 1993.

[١٧] World Tourism Organization. ***National & Regional Tourism Planning. London***, UK: International Thomson Business Press, 1999.

[١٨] إرنست أند ينغ، ١,٠٩، **كتيب مطبوع**. الرياض، المملكة العربية السعودية: الهيئة العليا للسياحة، ٢٠٠٢م.

[١٩] برنامج البيئة والتطوير الحضري، **استمارة جمع المعلومات عن المعالم السياحية**. الرياض، المملكة العربية السعودية: الهيئة العليا للسياحة، ١٤٢١هـ.

[٢٠] Lindberg, K. and Hawkins, D. (eds.). ***Ecotourism: A Guide for Planners & Managers***. Volume 2, Vermont, USA: The Ecotourism Society, 1993.

[٢١] Baud-Bovy, Manuel & Lawson, Fred. ***Tourism & Recreation Handbook of Planning & Design***. Oxford, UK: Architectural Press, 1998.

[٢٢] Hudman, Lloyd E. ***Tourism: A Shrinking World***. Columbus, Ohio: Grid Publishing Inc, 1980.

[٢٣] Mehta, Hitesh, Baez, Ana and OLoughlin, Paul (eds). ***International Ecolodge Guidelines***. Burlington, Vermont, USA: The International Ecotorism Society, 2002.

[٢٤] Motloch, ***John. Introduction to Landscape Design***. New York: Van Nostrand Reinhold, 1991.